مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الخيارات الاستراتيجية لمعالجة الأزمة السياسية في السودان

The Strategic Options for Addressing the Political Crisis in Sudan

البروفيسر/ عبدهـ مختـار موسى

أستاذ علوم سياسية وباحث – السودان

Abdu Mukhtar Musa

Professor of Political Science

Omdurman Islamic University – Sudan (Africa)

drmukhtar60@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-5927-8344

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المستخلص:

الأزمة السياسية التي دخل فيها السودان بعد ثورة شعبية ناجحة (2019/2018) لكنها انتهت إلى حرب بين طرفين بينهما علاقة عضوية (الجيش والدعم السريع الذي صنعته حكومة الإسلاميين/العسكرية) في 15 أبريل/نيسان 2023، وأدت إلى إبادة جماعية وتدمير الدولة، تستدعي النظر بعمق في مآلات الفترة الانتقالية بكل تعقيداتها. وجوهر هذه العملية تكمن في البحث عن أفضل البدائل الاستراتيجية التي يمكن أن تحقق للسودان الاستقرار السياسي عبر الديمقراطية المستدامة. وكلمة "استراتيجية" هنا تعني التحديد بصورة علمية دقيقة نوعية النظام السياسي الأنسب لحكم السودان مع الوضع في الاعتبار تجارب الحكم السابقة في السودان، وطبيعة وتركيبة المجتمع السوداني المتنوعة مقروءة مع تجارب الدول الأخرى عالية التنوع والتي حققت استقراراً سياسيا وانطلقت في فضاء التنمية والنهضة. قياساً بأن السودان دولة حادة الانقسام ما زالت تعاني من عدم الاستقرار وأزمات في الشرعية والهوية فإن استراتيجية النظام السياسي الأنسب يجب أن ترتكز على نوع الديمقراطية التي تناسب السودان. ولقد تسبب الفشل في حسن إدارة التنوع في عدم استقرار سياسي وأزمة سياسية مستعصية أدت إلى صراعات وتمرد وحروب (دارفور نموذجا) وقبلها ومعها وبعدها حرب الجنوب حتى انفصل بعد استفتاء في يوليو 2011. لذلك تظل أزمة الحكم في السودان هي أم الأزمات لأن تبني نظام الحكم المناسب للسودان سوف يعالج مسألة الشرعية والديمقراطية المستدامة ويحقق الاستقرار السياسي. لذلك يقترح هذا البحث خيار الديمقراطية التوافقية مع انتخابات بنظام التمثيل النسبي ونظام حكم رئاسي.

الكلمات المفتاحية: نظام الحكم، النظام السياسي، الخيارات الاستراتيجية، الديمقراطية، الديمقراطية التوافقية

Abstract:

The political crisis that Sudan had undergone in the post-Al-Bashir's Islamists' regime transitional period (2019-2023) that ended in a war (15.4.2023) which broke out between the Sudan's Army and the Rapid Defense Forces that resulted in genocide and damaged the state, entails a deep thinking for adopting a suitable political system for the country. The transitional government – beset by so many challenges and conspiracies – failed to work

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

out a road plan to overcome the disputes among the conflicting players in the political scene that impeded peaceful democratic transition and culminated into war. Consequently, the quest of a suitable system of governance for Sudan is a top priority for tackling this acute and chronic political crisis in Sudan. Addressing such a crisis is crucial for bringing about stability for peaceful democratic transition. Therefore, a comprehensive strategic vision is needed to eradicate the root causes of conflict and instability. Among these is the proper management of diversity by drawing lessons from similar experiences in the world that have similar – and even greater - diversity but succeeded in the process of national integration and building one unified national identity. It is obvious that the failure in managing diversity produced political crisis and, hence, political instability, mutiny and wars as with the case of Darfur and the South which seceded in July 2011 after a plebiscite. Therefore, the crisis of government in Sudan would remain the greatest crisis. This necessitates adopting a suitable system of government in Sudan that could achieve peace and stability. This research suggests the adoption of consensual democracy (consociationalism), along with elections on the base of proportional representation and presidential system.

Key words: System of government, political system, strategic options, democracy, consociationalism

المقدمة:

يتناول البحث هذا الموضوع من خلال منهج تحليلي وصفي. وتنبع أهمية البحث من أنه يناقش جوهر الأزمة في السودان المرتبطة بالفشل في حسن إدارة التنوع وعدم الاستقرار السياسي. فالحرب التي اندلعت في منتصف أبريل/نيسان 2023 هي نتاج لتلك الأزمة السياسية والتي استفحلت بنظام حكم الحركة الإسلامية/العسكري الذي عمَّق الأزمة بممارسات جديدة مثل الإقصاء والتهميش وأدلجة الجيش، وتسييس كل مؤسسات الدولة، والظلم إثارة النعرات القبلية والجهوية، وغياب العدالة والديمقراطية، ثم "مليشة الدولة" على حساب الجيش. لذلك عندما اندلعت الحرب استطالت

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص164-187
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وتعقدت بهذا العامل، ودفع المواطن السوداني الثمن غاليا جداً – موتا، تشريدا، نزوحا ولجوءً ودماراً – علاوة فظائع أخرى كثيرة تابعها كل العالم.

حول مفهوم الديمقراطية وقيمها:

كما هو معروف للمتخصصين في النظرية السياسية والنظم السياسية أن الديمقراطية هي فلسفة (مفهوم) ومبدأ (قيم) ونظام حكم (سلوك سياسي ومؤسسات). وبالطبع هنالك أدب كثيف عن الديمقراطية مما يجعل الكتابة مرة أخرى عن تعريف المفهوم أمراً مملاً ربما يفيد الدارسين في المرحلة الأولى للعلوم السياسية، لذلك من الأفضل الحديث عن روح الديمقراطية وتقييمها مع إشارة مختصرة لتطورها ونقد عيوبها.

منذ قبل الميلاد تحدث سقراط عن "روح الديمقراطية الباقية، لا شكلها الفاني".[1] وكذلك ذهب أفلاطون في وصف سوء تطبيق الديمقراطية أوتشويهها بأنها "الديمقراطية المزخرفة"، فالديمقراطية المستقيمة لا يمكن أن تقبل إعدام سقراط معلم الحكمة ومؤسس الفلسفة...[2] ووصف جان جاك روسو سمو الديمقرطية الحقيقية بالقول "أن شعب الديمقراطية هو شعب من الآلهة"[3]. وقسّم الحكومات لثلاثة أنماط: ديمقراطية، وارستقراطية وملكية.

منذ القدم ذهب أرسطو إلى ضرورة سيادة الدولة القانون لقيام الدولة الصالحة. وطور الرومان المعان والقيم ذاتها في الفكر السياسي/الاجتماعي وعبروا عن ذلك في الدساتير. ودعا جون لوك[4] إلى تقييد سلطة الملك تمهيداً لعودة السلطة إلى الشعب؛ كما دعا جون استيوارت ميل[5] إلى أن تقوم الديمقراطية على أسس أخلاقية مقترباً كثيراً من الديمقراطية المباشرة، وأن الديمقراطية التمثيلية هي صورة تقريبية للديمقراطية.. وعزز هذا الاتجاه كتابات الفلاسفة على مر العصور. كما أسهم الفكر السياسي الإسلامي في ذلك استنادا للمبادئ العامة التي جاء بها الإسلام وكان على رأسها العدالة. وتبلور فكر سياسي عالمي يقوم على هذه المشتركات من القيم العالمية universal values، وهي مشتركات أجمعت عليها كل الأديان السماوية والنظم الوضعية. وكان مصير الأنظمة التي حادت عن هذه القيم والمبادئ الفشل. وأدى الانحراف عن هذه المبادئ إلى قيام ثورات كبيرة في التاريخ: (ثورة الحقوق المدنية في بريطانيا 1688،[7] والثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789...). وتأسست دول مستقرة وقوية هي الآن الأكثر تطورا في

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

العالم بحكم تمسكها بقيم الديمقراطية والحرية. وتكفي الإشارة إلى تجربة الهند التي لولا الديمقراطية لما شهدت استقرارا قياسا بحجم سكانها وتنوعها الديني والإثني واللغوي والثقافي.[8] فتجربة الهند أظهرت أن التوطيد الديمقراطي ممكن حتى في ظل انتشار الفقر والأمية والتنوع العرقي الهائل.[9] والتجربة الهندية في الواقع تثبت فشل الفرضية التي تقول بعدم إمكانية – أو ضعف احتمال – نجاح الديمقراطية في حالة انخفاض النمو الاقتصادي أو نقص التعليم أو قلة خبرة المؤسسات السياسية.

لكن يرى البعض أن تعدد نماذج أو أشكال الديمقراطية يؤدي إلى غموض المفهوم وسيولته. وأن هذا الغموض "ناجم عن محمولات المصطلح الفكرية والإجرائية منذ القدم".[10] لذلك ظهرت تسعة نماذج للديمقرطية – تتفرع منها أنواع أخرى: "الديمقراطية الانتخابية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية النخبوية، الديمقراطية الكلاسيكية، الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية الحديثة المباشرة، الديمقراطية النخبوية التنافسية، الديمقراطية التعددية الجديدة، الديمقراطية القانونية، ديمقراطية المشاركة الموسعة، الديمقراطية الذاتية، الديمقراطية العالمية، الديمقراطية المركزية، الديمقراطية الموجهة...."[11]

في الواقع شهد عصر الديمقراطية التمثيلية ظهور كثير من المصطلحات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية مثل الديمقراطية الاجتماعية social democracy والديمقراطية الليبرالية والديمقراطية المسيحية... أي أنها مصطلحات في إطار مفهوم الديمقراطية وليس أنواع لديمقراطية جديدة – أي تحوّل وتطور ديمقراطي وليس نوع جديد من حيث قيمها الجوهرية.

البحث عن بديل "ديمقراطي":

لا شك في أن الديمقراطيات السابقة في السودان لم تحقق نجاحا في الحكم مما أدى إلى فساد الحياة السياسية ومنح الجيش مبررا للاستيلاء على السلطة بالقوة وإقامة نظام غير ديمقراطي تباين بين حكم عسكري إلى أوتوغراطي إلى شمولي مع قبضة أمنية/عسكرية وقمع للحريات، وبين وهذا ذاك دفع الشعب السوداني أثمانا غالية تمثلت في حروب أهلية وقبلية وأزمات مختلفة وتدهور اقتصادي وفقر مدقع رغم أنه من بين أغنى الدول من حيث الموارد. كما

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص164-187
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أن فشل الممارسة السياسية في تطبيق الديمقراطية الحقيقية لأسباب مختلفة – منذ الاستقلال – مكّن أنصار النظم الشمولية والعسكرية من نقد التجربة الديمقراطية في السودان ويرددون القول بأن الديمقراطية الليبرالية الغربية لا تناسب السودان وحكموا عليها بالفشل. وبما أن هنالك عدة أنواع للديمقراطية في عالم اليوم فإن من مسؤلية النخبة في السودان النظر في النوع الذي يناسب السودان.

اتفق الباحثون على تصنيف تطور الديمقراطية في العالم في شكل "موجات" هذا علاوة على الحديث أن أنماط أو أشكال للديمقراطية (types of democracy). فقد شهد العالم تحول كبير في الديمقراطية من فترة ما قبل الميلاد إلى العصر الحديث – من الديمقراطية المباشرة (دولة المدينة) إلى الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية/النيابية (representative). وفي إطار هذا التحول شهد العالم ثلاث موجات ديمقراطية، بحسب هنتجتون: يعود تاريخ الموجة الأولى إلى عام 1828، حين توسع حق الاقتراع في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت حتى أوائل عشرينات القرن العشرين مع وصول موسيليني إلى السلطة في إيطاليا، وانطلقت الموجة الثانية مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ودامت حتى عام 1962، وشملت بعض بلدان أميريكا اللاتينية مستعمرات بريطانيا السابقة في الأساس. أما الموجة الثالثة، فبدأت في أواسط السبعينات وما زالت مستمرة. ووفقا لهنتجتون، واجهت كل موجة من الموجات الثلاث هذه موجة معاكسة تزيل تأثيرها. [12]

وفي سياق الموجة الثالثة للديمقراطية تشير التحولات في أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلى أن ظاهرة الانتقال باتجاه الديمقراطية أضحت ظاهرة عالمية؛ ففي بداية التسعينيات، ولأول مرة في التاريخ، جاوز عددُ الدول الديمقراطية الـ 60 دولة، ويرى هنتجتون أن خمسة متغيرات كان لها دور في إحداث الموجة الثالثة للديمقراطية وفي الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية:[13]

1. تآكل شرعية النظم الشمولية.
2. النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهدته الستينيات.
3. التغيرات في دور الكنيسة الكاثولوكية وعقائدها، والدين بشكل عام.
4. المتغيرات الخارجية، منها دعم حقوق الإنسان.
5. (كرات الثلج)، أو التداعيات التي نتجت من تطور وسائل الاتصال.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ضمن هذه الموجة الثالثة شهدت مناطق مختلفة في العالم تحولات سياسية مثل أوروربا في أواسط السبعينيات، وفي أمريكا اللاتينية في الثمانينيات وحتى التسعينيات – موجة تغيير الأنظمة الحاكمة، ثم التحول الكبير في أوربا الوسطى والشرقية – الذي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. وكذلك في آسيا من الثمانينيات وحتى بواكير الألفية الثالثة. في جنوب أوروبا، "أنتجت تغييرات الأنظمة المعاصرة، على نحو سريع نسبياً، ديمقراطيات مستقرة، إلى حد ما، في البرتغال واليونان واسبانيا. ومثّلت الأخيرة الأنموذج الأسرع والأرسخ للتحول الديمقراطي. وكانت تجربتها متميزة لأنها نبعت من عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي..."[14]

أشكال الديمقراطية وقياسها:

يرى البعض أن تعدد نماذج أو أشكال الديمقراطية يؤدي إلى غموض المفهوم وسيولته. وأن هذا الغموض "ناجم عن محمولات المصطلح الفكرية والإجرائية منذ القدم".[15] لذلك ظهرت تسعة نماذج للديمقرطية – كما سبقت الإشارة.

في سياق قياس الديمقراطية يرى روبرت دال أن أهم المعايير الأساسية للديمقراطية هما المساواة السياسية والحرية. حاول دال شرح تطور الديمقراطيات الحديثة وتوسعها في نهاية القرن العشرين ومستقبل هذا الاتجاه في القرن الحادي والعشرين. واهتم دال بالعلاقة بين رأسمالية السوق الحر والديمقراطية. واعترف بأن هنالك مهددات محتملة تواجه الديمقراطية الحديثة من بينها التنوع الثقافي ونقص التعليم.[16]

اشترط روبرت دال خمسة معايير عملياتية للديمقراطية، فتحدث أولاً عن كيفية عملها في جمعية تطوعية حرة، واقترح في سبيل تحققها:[17] واعترف في كتابه بأن الديمقراطية هي مثال وليس واقعا. ووصف خمسة جوانب لمعايير الديمقراطية:

1. المشاركة الفاعلة: وهي تتعلق بالمواطنين من تمتعهم بالقدرة والفرص في طرح الأسئلة والاقتراحات وإدماج خياراتهم في الأجندة السياسية.
2. المساواة في التصويت في المرحلة الحاسمة.
3. التفهم الواعي: بدلاً عن تزويدهم بالمعلومة عن ما هو الأفضل لهم أو إغراقهم في الدعاية الكثيفة يجب أن تتوافر لهم فرص لدراسة الخيارات المطروحة. وبالتالي يتمكن المواطن من اتخاذ القرار السليم حول أفضل فكرة تحقق مصالحه.
4. التحكم في جدول الأعمال: بدلا عن مجرد التنوير بجدول الأعمال فإن المواطن يشارك فعليا في صياغته.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

5. الشمولية أو الاستيعابية (inclusiveness): ببساطة تعني أن العملية الديمقراطية يجب أن تكون متاحة لأي إنسان – أي: كل المواطنين في داخل الدولة الديمقراطية .

يلاحظ الباحثون صعود تيار الديمقراطية في العالم في خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي كتابه "روح الديموقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة في العالم"، عرض الكاتب الأمريكي لاري دايموند (Larry Diamond) الباحث في معهد هوفر بجامعة ستانفورد نماذج من الدول التي نجحت في مسيرة التحول الديموقراطي في القرن العشرين، ونماذج أخرى أخفقت في نفس المسيرة. يقول الكاتب أنه وحتى عام 1974 كانت ثلاثة أرباع دول العالم ديكتاتوريات، بينما نجد اليوم أن حوالي نصف دول العالم قد تحولت إلى ديموقراطيات. لكن تلك المسيرة لم تكتمل، فقد تعثرت الكثير من الجهود لبناء الديموقراطيات، كما أخفقت العديد من الحكومات الديموقراطية وانتهت بالفشل مرورا بالاستبداد.[18]

السؤال الجوهري الذي يطرحه الكاتب هو: لماذا وكيف تتبني الديموقراطيات وتحافظ على تقدمها؟ ويجيب على هذا السؤال باستعراضه لنماذج من الدول الفقيرة وغير المستقرة، والتي استطاعت أن تبني نظاما ديموقراطيا رغم كل المعوقات. ويكمن الجانب المهم في بناء نظام حكم ديموقراطي ـ كما يرى الكاتب ـ في وجود مواطنين ناشطين منشغلين بالعمل السياسي والحقوقي(ACTIVISM OF CITIZENS) على المستوى الشعبي البسيط، بالإضافة إلى زيادة المنظمات المدنية القوية وزيادة فعاليتها وقدرتها على التأثير في محيطها الاجتماعي [19].

وينتبه الكاتب لدور العامل الاقتصادي والتكنولوجي في دعم الديموقراطية، ممثلا في الحريات الاقتصادية وتطور ما أسماه "التكنولوجيا المحررة LIBERATING TECHNOLOGIES" ، حيث يمكن أن تتحول بسببها أنظمة أصولية مغلقة؛ مثل الصين وإيران إلى ديموقراطيات خلال فترة قصيرة من الزمن لا تتجاوز الجيل الواحد فقط. وفي المقابل، يعزو دايموند تعثر الديموقراطية وسقوطها في دول محورية في العالم؛ مثل روسيا وفنزويلا ونيجيريا إلى "نقمة" النفط، الذي يرى أنه السبب في انعدام المحاسبة المالية والانتخابية وتدني قدرة الأنظمة على الالتزام بدعم مؤسسات المجتمع المدني.[20]

مهددات الديمقراطية في الغرب الرأسمالي:

ذهب البعض إلى أن حرية الأسواق العالمية – التي تعود إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين – مسنودة بالعقيدة الليبرالية الأنغلوسكسونية الجديدة ... هي التي أسست لدكتاتورية عالمية قوامها سيطرة 500 شركة من مجموع 30.000 شركة متعددة الجنسيات على 80% من إنتاج العالم، و75% من حركة تجارته؛[21] وأضحى البنك الدولي

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وصندوق النقد الدولي الأداتين اللتين تستخدمهما الدكتاتورية العالمية لتفرض على الحكومات الآليات الخاصة بتحرير رأس المال والأسواق المالية والنقدية.[22] ومن خلال هذا الخضوع المطلق لقوى السوق وقعت كثير من الدول في هذا الفخ – سيطرة الأسواق العالمية بفروضها وشروطها المعروفة وارتكاب "مذبحة العمل"[23] من خلال الضغط على خفض تكلفة الانتاج؛ وهو فخ وقعت فيه عدد كبير من دول التحول الديمقراطي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. وكانت عقبة كأداء أمام تجذر التحول الديمقراطي فيها، بعناوين عدة منها اتساع ظاهرة عدم المساواة (البرازيل)، وإفلاس الدولة وارتفاع نسبة الفقراء (جنوب أفريقيا)، شيوع البطالة وارتفاع معدل التضخم والفقر (تشيلي).[24] لذلك يرى فوكوياما أن "ضعف العقلنة الاقتصادية وترك الأمور لاقتصاد السوق في تنظيم الحياة شكلا خطراً على رفاهية المجتمعات واستقرارها، ويهددان بانهيار المجتمع الأمريكي، ويستنزفان الديمقراطية ومؤسساتها التراتبية وأركانها..."[25] ؛ وأن المؤسسات نفسها أصبحت خاضعة لقواعد السوق عبر جماعات الضغط التي أخضعت المؤسسات الديمقراطية لرأي من يدفع أكثر..[26].

إذن تغليب مفهوم اقتصاد السوق على الديمقراطية من شأنه أن ينحدر بالديمقراطية حتى في الديمقراطيات الراسخة. لذلك أصاب الديمقراطية الغربية خلل حيث أصبحت الحكومات الغربية "مثقلة بمطالب للمشاركين في العملية السياسية لم تستطع الأنظمة السياسية البيروقراطية أن تلبيها، وبالتالي أصبحت المؤسسات الديمقراطية عاجزة عن الإمساك بمقاليد الحكم."[27] لذلك أصبحت الديمقراطية تواجه مأزقا حقيقيا بسبب تراجع نوعيتها حيث أشارت كتابات كثيرة إلى ذلك، مثل كتاب (The Crisis of Democracy) الذي نُشر في سبعينيات القرن العشرين. ثم بعد ثلاثة عقود جاء كتاب "ما بعد الديمقراطية Post-Democracy" ليسلط الضوء على التحديات التي فرضتها العولمة ودكتاتورية الأسواق في ظل تصاعد الليبرالية الجديدة... ويطرح تساؤلات مهمة: هل المؤسسات الديمقراطية الشرعية هي التي تحكم فعلاً أم الشركات الكونية الكبرى والأسواق المالية العالمية والمصارف المركزية أو جماعات الضغط هي التي تحكم بالفعل من وراء ستار؟.. وخلص الكتاب إلى نهاية الديمقراطية ومؤسساتها وأن عصر العولمة يتجه إلى ما بعد الديمقراطية في ظل صعود دولة السوق.[28] كما نظر البعض إلى جانب آخر من العملية من حيث أن أصحاب رؤوس الأموال – من خلال سيطرة الأسواق – سيمتلكون الثروة والسلطة أيضاً، وبالتالي سوف يتحول النظام الديمقراطي إلى

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

نظام أوليغاركي. ويفسر الفيلسوف الفرنسي جاك راسيير ما يسميه "الكراهية الجديدة للديمقراطية" في كثير من المجتمعات الغربية أن الديمقراطية في هذه المجتمعات اهتمت بالشكل وأهملت القيم والجوهر والروح والغايات، ما جعل هذه المجتمعات تعيش في دولة قانون أوليغاركية."[29] لذلك يتفق الكثيرون على أن إسقاط الطغاة أسهل بكثير من إقامة الديمقراطية، خاصة في ظل هذا المأزق والأزمات التي تواجهها..

أدت الأزمة المالية العالمية (2008) وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية إلى ارتفاع الأصوات الناقدة للديمقراطية الغربية والنظام الرأسمالي المرتبط بها، أو اقتصاد السوق الحر والفردية individualism. عزا الناقدون "جُل هذه الانتكاسات السياسية والاقتصادية الحالية إلى النظام الرأسمالي الحديث، الذي ساهمت عولمته في تباين دول الشمال ودول الجنوب، أو الدول الغنية والدول الفقيرة، وتوسُّع الفروق الطبقية واستمرار الفقر المدقع في بقاع واسعة من العالم. واعتبر البعض أن سبب استفحال الأوضاع يرجع إلى عدم عدالة النظام الرأسمالي.[30]

يُعتبر أبرز هجوم على الرأسمالية هو ذلك الذي قاده الاقتصادي الفرنسي بيكيتي في كتابه الذي صدر في عام 2013 (بالفرنسية) ثم عام 2014 (بالإنجليزية) تحت عنوان: "رأس المال في القرن الواحد والعشرين"، حيث أشار فيه إلى أن الرأسمالية هي سبب الأزمة المالية العالمية وأنها تسببت في عواقب اقتصادية واجتماعية كثيرة واتساع الفوارق الطبقية الحادة بين الفئات الاجتماعية وبين الاقتصاديات العالمية. ويرى بيكيتي "أن الرأسمالية لم تف بوعودها إزاء ادعائها المقدرة على القضاء على الفقر والفروق الاجتماعية والتضخم المالي... وأن النظام الرأسمالي يحوي خللاً منظوماتياً ساهم في خلخلة الفروق الاقتصادية والاجتماعية."[31]

يرى ناقدو الرأسمالية أن الجشع الذاتي الذي يميز الأسواق الرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى انعدام المساواة والتوازن الاقتصادي، سواء كان على مستوى المساهمات المتاحة للفاعلين في السوق، أو على مستوى التوزيع النهائي للثروات المتراكمة. ويركز رواد الفكر الاشتراكي على قضية توزيع الثروة المادية المتراكمة حيث يرون عدم عدالة اقتصاد السوق فيما هي تقوم بتوزيع الثروة؛ ويشددون على ضرورة تقسيم الثروة بصورة عادلة لأنها تركة مشتركة ساهم في انتاجها الجميع، سواء عبر العمل المشترك المتداخل أو عبر التركة الجماعية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

كذلك ينتقدون آليات المنافسة وآليات السوق الحرة التي يقوم عليها النظام الرأسمالي؛ حيث يرون أن آلية المنافسة لا تعترف إلا بالأقوياء في السوق الذين يستثمرون قدراتهم المادية القوية لإزاحة الخصوم الصغار والمتوسطين المتضررين من عدم تساوي الفرص التي تقدمها السوق، وبالتالي فإن الصيغة البديلة التي يقدمها رواد الفكر الاشتراكي عموماً، هي الاعتماد على مبدأ التعاون واستثمار القدرات المشتركة لخلق الثروة المشتركة التي يتعاون الجميع في ما بعد على توزيعها بالتساوي في ما يُطلق عليه تعبير العدالة الاجتماعية.[32]

بينما يرى أنصار الرأسمالية أن باقتصاد السوق وبالمنافسة الشفافة والحرة والنزيهة تتمكن آليات السوق الحرة من الاشتغال بفاعلية لإنتاج رؤوس الأموال الضرورية لخلق الثروة وانتاج القيمة. وأن الفردية هي في التحليل النهائي تؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع، والبشر "يستطيعون التعاون فقط حين يسعون وراء مصالحهم الخاصة."[33] ويرى توم جي بالمر (T. G. Palmer) – أحد مناصري النظام الرأسمالي – أن النظام الرأسمالي "من أهم وأرقى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأخلاقية، ويتماشى مع حريات البشر وأخلاقهم الطبيعية ومع الآليات الموضوعية والقوية لبناء مجتمع الرفاهية المنشود."[34]

وعن مبدأ تقسيم الثروة يرى أنصار الرأسمالية أن الثروة تُوزع باستمرار مع اقتصاد السوق... وأنه ليس من شأن امتلاك الأشياء وحده بالضرورة أن يولّد الثروة، بل هناك أيضا استخدامها الصحيح. وأنه ليست الملكية هي مصدر الدخل والثروة، وانما استخدام الموارد.[35] كذلك يرى الاقتصادي (فيرنون سميث) أن الرأسمالية العالمية أسهمت في تطور الثروة البشرية وتحسين أحوال البشر، فالتطور الاقتصادي يرتبط بالأنظمة الاقتصادية والسياسية الحرة التي ترعاها سيادة القانون وحقوق الملكية الخاصة.[36] وفي السياق ذاته يذهب الاقتصادي (جوزيف ستيكليتز) في كتابه "الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين" أن "الأسواق لا تنشأ من فراغ، بل هناك قوانين وتشريعات ونُظم سياسية تنظم الأسواق وتسيرها، والنظم السياسية هي سبب المشكلة وليس رأس المال بعينه."[37]

وعن عدم عدالة النظام الرأسمالي يتفق أنصار الرأسمالية والديمقراطية أن استمرار الفقر والهشاشة الاجتماعية وانهيار الاقتصادات الوطنية ترجع "إلى تراجع منسوب الحريات في دول كثيرة، واستفحال الأنظمة الشمولية، واستمرار الدول في التغوّل السياسي والاقتصادي عبر تقييد الحريات الفردية، وبالتالي تراجع المبادرة والابتكار، وهما العاملان

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الأساسيان للتطور والتنمية المستدامة؛ كما أن التدخل في السوق والاقتصادات وتسييرها بطرق غير حرة وغير شفافة تعيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.[38] ويرى هؤلاء – بصورة عامة – أن الرأسمالية، بمعية العولمة، استطاعت أن تغير العالم وتحدث ثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية. فقد أدت عولمة الرأسمالية إلى تمكين مجتمعات ودول كثيرة من الانتقال من دول هشة وضعيفة إلى دول سائرة في طريق النمو؛ وأسهمت في ترابط اقتصاديات دول عالمية وتنامي شبكات التجارة الحرة والأعمال الاجتماعية والمنظمات السياسية العالمية، في تنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش ... وفي انتشار واسع لقيم العدالة والحريات وحقوق الإنسان. أما ما يحدث من تراجع واخفاقات في الاقتصاد والتنمية فهو يرجع للتجاوزات السياسية المستمرة التي ترتكبها أنظمة استبدادية، وتدخل الدول في الاقتصاد وانتشار الفساد والمحاباة والزبونية...[39]

الديمقراطية التوافقيـــة:

شهد القرن العشرون انتشارا للديمقراطية خارج أوروبا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بسبب فشل النظم اللاديمقراطية، ونمو اقتصاديات السوق،والانتعاش الاقتصادي، وتطور الثقافة السياسية, ولكن لم يكن التجانس القومي يمثل القاعدة الشاملة للبلدان الديمقراطية بل ظهرت عدة استبدادات لذلك وجب التفكير في إيجاد حل ففكر السياسيون بإيجاد حل وهو استخدام الفيدرالية أو الحكم الذاتي والتجربة التوافقية التي ظهرت بعد حرب العالمية الثانية لفشل الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد على الأكثرية.[40]

بدأت مساعي بناء التوافق و النهوض بمفهوم "الديمقراطية التوافقية" لحاجات المجتمعات غير المتجانسة من الناحية القومية مثل(النمسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا وكندا) ولم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة، جاءت نظرية التوافقية بعد التجربة وليس قبلها. اكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم آرنت ليبهارت، وغيرهارد لمبروخ.
يفسر "آرنت ليبهارت" "الديمقراطية التوافقية"، بانها تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، ويكون أقرب الى النظم الديمقراطية من دون التمكن من الوصول إليها. أما الاستقرار السياسي الذي يشكل شرطاً مفصلياً للديمقراطية التمثيلية

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

عند "آرنت"، فيتحقق حين يضمن النظام السلم المدني، ويتأسس على المشروعية (legitimacy) والفعالية (efficiency)، ويكون قادراً على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانيات اللجوء إليه.[41]

يمكن القول أن الديمقراطية التوافقية (consociationalism)[42] مفهوم جديد في نظرية الديمقراطية الليبرالية الغربية وقد تم طرحه كبديل للديمقراطية التنافسية/التمثيلية حيث أثبتت التجارب أن هذا النوع التقليدي يناسب المجتمعات المتجانسة (homogenous)، وهي قليلة في العالم، لكنه لا يناسب المجتمعات غير المتجانسة (heterogonous) أو المتعددة (pluralistic) خاصة تلك التي تعاني من انقسامات حادة (deep cleavages) بسبب الإثنية والتعددية الثقافية (multiculturalism). وقد زادت الدعوة في العقود الأخيرة إلى ضرورة إصلاح الديمقراطية بحيث تحقق المساواة والمشاركة الفاعلة والرقابة الشعبية على الحكومة، وهي أهداف فشلت في تحقيقها الديمقراطية النيابية في كثير من دول العالم في العصر الحديث وخاصة العالم الثالث. كذلك تنامت أصوات عدم الرضا بسبب انحراف الديمقراطية عن تحقيق المُثُل التي كان يحلم بها الجميع مثل الحكم الذاتي والمساواة والحرية. وينطوي المفهوم على فكرة التداول السلمي للسلطة(rotation of office) وعلى تقاسم السلطة (power sharing) وإعطاء الفرصة للاقليات للمشاركة السياسية ومعالجة مشكلات التهميش (marginalization) والإقصاء (exclusion).

يرى البعض أن هذه النظرية أقرب للكوربوراتارية لأنها تقوم على عملية مساومة (bargaining) لتشكيل (كارتيل) حكومي أو تحالف كبير يضم المكونات الرئيسية للمجتمع التعددي. وقد وُلدت النظرية التوافقية من الحاجة إلى توسيع ديمقراطية الأغلبية المعهودة، أي منع الأغلبية من التسلط على الأقلية، ومنع الأقلية من تخريب الديمقراطية بحجة وجود أغلبية تستبد برأيها.. لكن مع ملاحظة أن النظرية التوافقية جاءت بعد التجربة وليس قبلها. وقد تم تطبيقها في كل من النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا وكندا. لكن ليس كل نظرية صادرة في الغرب يمكن أن تنجح في العالم الثالث دون أن نضع في الاعتبار اختلاف الظروف وطبيعة المجتمع نفسه، وهذا يعني أنها تحتاج إلى تكييف (adaptation) لتناسب السياق المحلي (contextualization). ففي السودان، مثلاً، نحتاج إلى تطبيقها بالكامل لكن مع نظام انتخابات التمثيل النسبي. وقد تم تطبيقه في انتخابات عام 2010 لكن بصورة محدودة (15%) فقط. كما يحتاج الأمر إلى معالجات وتدابير أخرى.[43]

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ترجع نظرية الديمقراطية التوافقية إلى عالِم السياسة آرند ليبهارت (Arend Lijphart) وهو من أصل هولندي، وقد كان رئيسا للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية لكنه تقاعد من المنصب. **وتنطوي الديمقراطية التوافقية على مبدأ "تقسيم السلطة" (power-sharing) للمجتمعات ذات التعددية العالية والتي تعاني من انقسامات عرقية/دينية حادة. ويشير المبدأ إلى حق كل الجماعات في المجتمع في المشاركة في المدخلات على مستوى الجهاز التنفيذي.** لكن في رأيهم أن عملية تقسيم السلطة أو التشاركية في السلطة لا يمكن أن تتم إلا في النظم البرلمانية لأنها تعتمد على إئتلاف حاكم governing coalitions والتي تتم عبر عمليات تعاونية/تفاهمية مثل التفاوض والمساومات والتسويات والموازنات بحيث تحقق القرارات الحد الأدنى من الكسب والقبول والمصلحة لمعظم أو كل الأطراف.

يرى الباحثون والمهتمون بالنظم الديمقراطية أن النظام الديمقراطي التوافقي يُعد من أبرز الحلول الناجحة للدول التي تعاني من عدم وجود حالة من الوعي لتعدد الثقافات؛ فالممارسة الديمقراطية قد تدفع بعض الأطراف للسعي إلى عرقلة إدارة الدولة مما يسبب نزاعات داخلية وبالتالي كانت الديمقراطية التوافقية تمثل حالة من إدارة النزاعات الداخلية بين هذه الثقافات.. [44]

غير أن الديمقراطية التوافقية قد واجهت بعض الأصوات الناقدة لها. حيث يرى البعض أن حق النقض يعارض أهم مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات خصوصا إذا ما كانت هذه القرارات ذات ضرورة استراتيجية وقومية للدولة حيث أن القرارات الصادرة أو التشريعات لا يمكن أن تمرر دون موافقة قادة هذه الفئات. لكن بعض العلماء مثل (روبرت دال R. Dahl) أشار إلى أن هذا النوع من النظم الديمقراطية قد نجاحاً في الواقع حيث توجد أربعة نماذج ناجحة (هولندا، بلجيكا، سويسرا والنمسا). كما حققت نجاحات أخرى في ما بعد في كندا (في حل مشكلة كويبك الناطقة باللغة الفرنسية) وإيرلندا الشمالية وإيطاليا. ويمكن إضافة نموذج جديد هو رواندا حيث وضعت حد للصراع الإثني الدامي بين الهوتو والتوتسي.

تحديات الديمقراطية التوافقية (نماذج):

على خلفية اضطراب الأوضاع في لبنان في سبعينات القرن العشرين بصورة عنيفة حتى وصل الأمر إلى

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص164-187
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

حرب أهلية في هذا البلد الحادة الانقسام اتجه كثير من الباحثين في الديمقراطية إلى التفكير في نموذج "الديمقراطية التوافقية" (consociationalism). اعتبر عدد من علماء السياسة والعلاقات الدولية، على رأسهم آرندت ليبهارت، أن نموذج "الديمقراطية التوافقية" هو الحل. ولقد استقدم ليبهارت هذا النموذج من تجارب عدد محدود لم يتجاوز الستة ألا وهي: هولندا، بلجيكا، سويسرا، النمسا، ماليزيا و لبنان. وركز في كتابه "الديمقراطية في المجتمع المتعدد" في هذه التجارب القليلة معتبراً أنها تشكل استثناءات ومؤقتة للتطور الديمقراطي. بيد أن هذا الموقف لم يلبث أن تغير، إذ إن الديمقراطيين التوافقيين، وفي مقدمتهم، ليبهارت، اتجهوا إلى تطوير هذا النموذج وإلى اعتباره صالحاً للتطبيق على النطاق الدولي. ففي رأيهم قلّ أن يوجد مجتمع موحد تماماً من الناحية المجتمعية . هذا الرأي هو موضع جدل واسع، خاصة في الديمقراطيات الحديثة، وبصورة أخص في تلك التي تعاني من مشكلة الصراعات الفئوية.[45]

وخلال السنوات الماضية كثرت المناقشات حول الديمقراطية التوافقية في العراق والسودان. لاحظ الذين ينظرون في هذه المسألة في البلدين أن تطبيق الديمقراطية التوافقية يعني الأخذ بالقواعد الأربع الرئيسية التالية: الحكم الائتلافي، التمثيل النسبي، الفيتو المتبادل بين ممثلي الأحزاب والمكونات التي تشترك في الحكومة، الفيدرالية. ولاحظ هؤلاء أن كلاً من العراق والسودان (قبل الانفصال) يطبق فعلاً بعض هذه الشروط، بحيث يمكن القول إن نظام الحكم فيهما قريب من النموذج الديمقراطي التوافقي. فالبلدان يطبقان فعلياً الصيغة الفيدرالية. فشمال العراق يتمتع باستقلال واسع عن السلطة المركزية إلى درجة أن العلاقة بين الجانبين هي أقرب إلى الصيغة الكونفيدرالية منها إلى الفيدرالية. وهذا الوضع ينسحب أيضاً على العلاقة بين شمال السودان وجنوبه . ويطبق البلدان صيغة الحكم الائتلافي على مستوى الرئاسة في البلدين، ولكنها ليست مطبقة بوضوح على صعيد التركيب الحكومي. ويطبق العراق في قانون الانتخاب مبدأ النسبية.[46]

لقد تعرضت صيغة الديمقراطية التوافقية إلى النقد حتى من الذين ساهموا في تطبيقها، كما فعل رئيس الحكومة العراقية، نوري المالكي إذ وصف هذا النموذج بأنه، "محاصصة طائفية" . والمحاصصة هي، كما وصفها رئيس الحكومة العراقي، "توفر التغطية للفاسدين والمفسدين" . ودعا المالكي إلى استبدال نموذج الديمقراطية التوافقية التي "اضطر العراق إلى الأخذ بها في الماضي" بالعودة، "إلى الدولة والدستور والقانون وبعيداً عن الانتماءات". [47]

لم يخطئ رئيس الحكومة العراقي في توجيهه النقد إلى نموذج الديمقراطية التوافقية . ذلك لأن هذا النموذج قد يؤدي إلى استفحال الفساد، إذ تستبيح الأحزاب المؤتلفة والتي تسيطر على الدولة الفوائد والمنافع المادية التي يوفرها الحكم للمشاركين فيه. وإذ تضعف الحكومة الائتلافية المعارضة والمراقبة البرلمانيتين، تتهاوى المحاولات لضبط ظاهرة الفساد. هذا ما حدث في العديد من الدول التي طبقت الديمقراطية التوافقية أو النظام التوافقي مثل فنزويلا والنمسا، وإلى إصابة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

العديد من مرافق الدولة بالشلل إذ تحولت إلى مصدر خلاف جدي بين الأطراف المشتركة في الحكم. ثم إن الفيدرالية، كما لاحظنا في العراق والسودان، قد تتحول إلى انفصالات مقنعة. إن تلافي محاذير الديمقراطية التوافقية يتطلب اضطلاع النخبة الحاكمة في البلدان المعنية بهندسة سياسية مسؤولة وبناءة كما كان الأمر في سويسرا أو السويد أو هولندا أو ماليزيا بعد الصراعات التي مزقت هذه الدول. في هذا السياق يأتي التشديد على نزاهة الانتخابات وسلامة العملية السياسية واستقامتها. كذلك يندرج في السياق، حرص سائر الأطراف الرئيسية المعنية بمصير البلد في تنفيذ المصالحة الوطنية الشاملة كما حدث في جنوب إفريقيا وايرلندا الشمالية وفي لبنان عام 1943. هذه المصالحة مكنت جنوب إفريقيا من التخلص من نظام الأبارتايد وايرلندا الشمالية من المظالم الاجتماعية والإثنية، ولبنان من الاحتلال الأجنبي. وهذه المصالحات مكنت هذه الدول والكيانات وغيرها من إقفال الباب في وجه إرث العنف والانتقامات المتبادلة، ومن الاتجاه إلى بناء الدولة وتمتين الوحدة الوطنية والترابية للبلد. ولعل هذا الجانب من جوانب الديمقراطية التوافقية هو الذي دعا الرئيس العراقي جلال الطالباني إلى إعلان تمسكه به في الوقت الراهن على الأقل.[48]

بصورة عامة ورغم كل ما بها من عيوب تظل الديمقراطية هي الآلية الوحيدة التي من خلالها يستطيع الشعب أن يمارس السلطة، والشكل الوحيد للحرية السياسية الممكنة في عالمنا اليوم. ويرى جون ديوي أن الثورات الديمقراطية القديمة هدفت ليس تطبيق مثال ديمقراطي مجرد بل لمعالجة العيوب الكامنة في المؤسسات السياسية.

لقد سعى الكثير من العلماء التوسع في مفهوم الديمقراطية لكي تستوعب تعقيدات العصر الحديث؛ ومن بين هؤلاء: روبرت دال، هانس كيلسن (Hans Kelsen)، جوزيف شومبيتر(Joseph Schumpeter)، أنتوني داونز(Anthony Downs)، وغابريل ألموند G. A. Almond وليمبروخ غيرهارد L. Gerhard ، ونوربيرتو بوبيو (Norberto Biobío)، آرند ليبهارت. وحدد آدم برزيوسكي (Adam Przeworski, 2010) أربعة تحديات تواجه الديمقراطية حالياً: 1. عجزها في تحقيق المساواة في الفضاء الاجتماعي/الاقتصادي؛ 2. عجزها في منح الناس الاحساس أن مشاركتهم السياسية فاعلة؛ 3. عدم قدرتها في تأكيد أن الحكومات تعمل ما ينبغي عليها فعله وليس عمل ما هي مفوضة لعمله؛ 4. عجزها في تحقيق التوازن بين حفظ النظام وعدم التدخل. [49]

لكن لاحظ البعض تراجع الديمقراطية وانحسارها في السنوات الأخيرة. "وعلى مدار الأعوام الثلاثة الأخيرة، دار نقاش واسع بشأن مسألة تراجع الديمقراطية وانحسارها بين خبراء العلوم السياسية وأساتذتها، خصوصا المهتمين بالمسألة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الديمقراطية، أمثال المفكر الأميركي فرانسيس فوكوياما، وأستاذ العلوم السياسية فيليب شميتر – المتخصص في مجال التحول الديمقراطي، ونظيريه لاري دايموند وتوماس كراوثور ..."[50] لكنهم اختلفوا بشأن ما إذا كانت الديمقراطية في تراجع أم لا. فبينما يرى فوكوياما وشميتر أن المسألة **ليست تراجعا** بقدر ما هي **ضعف في أداء الحكومات المنتخبة**، وعدم قدرتها على الاستجابة لمطالب ناخبيها. وحجتهم في ذلك أن الطلب على الديمقراطية والحرية يتزايد، خصوصا في بلدان العالم الثالث التي تعاني من أنظمة حكم سلطوية، والمشكلة في فشل الأنظمة الجديدة في تحقيق وعود الديمقراطية. في حين أن أداء الديمقراطية في أوروبا الغربية تراجع لأسباب اقتصادية ومالية بالأساس، وليس لوجود عيب في الديمقراطية ذاتها.

وفي هذه النقطة يرد فوكوياما، بالقول "إن ثمة ثلاثة أبعاد مهمة لقياس الأداء الديمقراطي الجيد، وهي تتعلق باستخدام الدولة للقوة وحكم القانون والمساءلة الديمقراطية.[51]

بالنسبة للأولى، فإنه يعني أن الدولة لا بد أن توازن بين استخدامها القوة من جهة، وخضوعها للقانون والرقابة على استخدامها للقوة من جهة أخرى، وذلك حتى لا تتحول إلى دولة خارج القانون أو فوقه. في الوقت نفسه، يرى شميتر "أن المشكلة ليست في التراجع الديمقراطي، خصوصا من ناحية العدد، ولكن في طبيعة المقاييس المتبعة في تحديد ما إذا كانت دولة ما قد تراجعت عن الديمقراطية أم لا. وهنا ينتقد شميتر بشدة مقياس "بيت الحرية" الأميركي Freedom House، والذي يعد المقياس الأشهر فيما يتعلق بالحرية والديمقراطية في العالم"، ويصدر بذلك تقريراً سنويا معروفاً يصنف الدول ما بين 1– 5 فيما يتعلق بمستوى الحريات المختلفة بها. كذلك يرى شميتر أن السياسات النيوليبرالية التي اتبعتها بعض الدول التي تحولت إلى الديمقراطية حديثاً قد أدت إلى مشكلات عديدة، خصوصا بين الطبقات الفقيرة التي فقدت الثقة بالديمقراطية وبالعملية الانتخابية باعتبارها التي جاءت بهؤلاء الحكام الذين اتبعوا تلك السياسات الاقتصادية. ويرى شميتر أن الحركات الاحتجاجية والانتفاضات التي حدثت في الربيع العربي خير دليل على ذلك." أي أن العيب ليس في الديمقراطية وإنما في تطبيقها أو في الذين يطبقونها.

الخاتمـــة:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص164-187
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وبالنسبة للسودان فإن التجربة قد شهدت تطبيق جزئي من خلال اتفاقية السلام بين الشريكين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان (اتفاقية نيفاشا بكينيا عام 2005) حيث شهدت الفترة الانتقالية تطبيقا لمبدأ قسمة السلطة وكذلك شهدت إئتلافا محدودا بين الحزبين الموقعين للاتفاقية. غير أن هذه التجربة ارتبطت بحل مشكلة الجنوب ولا يمكن اعتبارها تجربة كاملة للديمقراطية التوافقية لأنها كانت محدودة في طرفين فقط ولم يتم استيعاب الأطراف الأخرى، كما أنها كانت محدودة في العلاقة بين الشمال والجنوب وليست شاملة لكل السودان وعلى كل المستويات – حتى المحلية. فالديمقراطية التوافقية تحتاج إلى نظام تمثيل نسبي في الانتخابات وإلى امتداد هذا التمثيل في كل المستويات؛ وتحتاج إلى نظام فيدرالي كامل، كما تحتاج إلى توافق النخب الممثلة للقوى الاجتماعية في الدولة بينما كانت اتفاقية نيفاشا "إقصائية" وانتهت باحتكار طرفين للسلطة وليست تقاسم شامل كما انتهت بانفصال الجنوب. وبالتالي يمكن الاستفادة من تلك التجربة في تطبيق نظام كامل للديمقراطية التوافقية مع التمثيل النسبي الجزئي. ومن ما قد يساعد على نجاح التوافقية هو تجميع الأحزاب (توحيدها) في أعداد قليلة وبأحجام كبيرة بدلاً عن المئة حزب الحالية – الكثيرة/الصغيرة/الضعيفة – لتسهل عملية الإئتلاف والتسويات والتوازنات كآلية داعمة لاستقرار النظام السياسي ومساندة لنجاح الديمقراطية التوافقية.

في الواقع إن السودان من أكثر الدول التي تحتاج لمثل هذا النوع من الديمقراطية نسبة لأنه من المجتمعات العالية التنوع والحادة الانقسام مع وجود نخبة مارست الإقصاء والتهميش مما تسبب في عدم الاستقرار السياسي منذ الاستقلال (في عام 1956). ومع فشل الديمقراطية التقليدية في فتح الفرص لمشاركة المكونات المختلفة والأقليات في السودان فإن هذه الأوضاع تدفع بنا نحو هذا النوع من الديمقراطية الاستيعابية بدلا عن الديمقراطية الليبرالية الإقصائية التي تمكن لسيطرة الأغلبية عبر حزبها الحائز على أغلبية بانتخابات الحر المباشر.

إذن يمكن التوصية بتطبيق الديمقراطية التوافقية في السودان على أن يتم تطبيقها مع نظام انتخابات التمثيل النسبي لتحقيق عملية التمثيل الحقيقية (representativeness) وأن يتلازم معها تطبيق الفدرالية الكاملة، مع نظام جمهوري رئاسي. لأننا من خلال التمثيل النسبي نضمن تمثيل الأقليات في الأجهزة التشريعية الفدرالية والولائية والقاعدية. ومن ناحية النظام الرئاسي نضمن وجود رئيس منتخب من كل الشعب لكي يشكل رمزا للسيادة والوحدة الوطنية – وحدة كل مكونات الدولة تحت رمزيته التي يكتسبها من شرعية الانتخابات بنظام الانتخاب الحر المباشر – بدوائر انتخابية قومية تشمل كل الدولة.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لكن يجب أن يتم إسناد هذا النوع من الديمقراطية في السودان بترتيبات أخرى لتجنب انحرافها نحو محاصصة قبلية وذلك من خلال تحديد الوحدة أو الدائرة الانتخابية على أساس جغرافي/بشري (سكاني) وليس على أساس قبلي/إثني. أي يجب إبعاد كلمة "قبيلة" من المفردات المستخدمة في تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية (constituencies). كما يجب اسناد تطبيق الديمقراطية بالالتزام الأخلاقي للنخبة في عملية التسوية وإدارة التنوع وفي حيادية التعامل مع المكونات المختلفة في الدولة. وعلى النخبة أيضا واجب نشر ثقافة سياسية جديدة تؤسس لسلوك سياسي وطني واع ورشيد يتجاوز القبلية والجهوية إلى الهوية الوطنية الجامعة والانتماء الواعي المجرد من تأثيرات النعرات الضيقة. الجانب الأخلاقي لالتزامية النخبة المركزية بهذه المتطلبات المسبقة (pre-requisites) يشكل أهم ضمانة لنجاح الديمقراطية التوافقية التي تحتاج لعملية "تكييف" واعية بأوضاعنا الخاصة في السودان وتلك مهمة العلماء والخبراء الذين أدعوهم لحوار جاد ومدارسة عميقة لهذه الخيارات الاستراتيجية (نوع النظام السياسي، هيكل إدارة الدولة، ونوع الانتاخابات) حتى نستطيع أن نؤسس لديمقراطية مستدامة ودولة مستقرة وهذه أهم عوامل التنمية والنهضة.

المراجع والمصادر:

1- إبراهيم أبو خزام، الديمقراطية المباشرة: منابعها الفكرية ومؤسساتها السياسية (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1997)، ص 75.
2- المرجع نفسه، ص 82.
3- المرجع نفسه، ص 185.
4- جون لوك (1632- 1704)، فيلسوف وطبيب بريطاني، يُلقب بـ "أب الليبرالية الكلاسيكية".
5- جون استيوارت ميل، فيلسوف اقتصادي بريطاني (1806 - 1873).
6- نفسه.
7- وقد عُرفت بـ "الثورة المجيدة"، ونتجت عنها وثيقة الحقوق في عام 1689 والتي أنهت أسطورة أن الملك ظل الله في الأرض والحق الإلهي... وأصبح حق الملك مستمد من الشعب الممثل في البرلمان.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N21 العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

8- للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر: عبده مختار موسى، "**التعددية في السودان: إدارة التنوع ومطلوبات الاندماج الوطني: مقارنة مع الهند، نيجيريا وأمريكا**"، فصل في كتاب المسبار "المجتمعات التعددية: إشكالية الاندماج وسياسات الدولة" (دبي: مركز المسبار للدراسات، رقم 108، ديسمبر 2015).

9- عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية:** بلوغ نقطة التحول، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 104.

10- المرجع نفسه، ص 44.

11- ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**، ترجمة فاضل جتكر (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، وآرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006). في: عصام فاهم العامري، المأزق العالمي...، المرجع السابق، ص ص 44 – 45.

12- صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب؛ تقديم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 50 وما بعدها. في: عصام فاهم العامري، المرجع السابق، ص 98. غير أن وليام دوبسون (رئيس تحرير مجلة فورين أفيرز) أضاف موجة رابعة للديمقراطية مؤرخا لها بالربيع العربي. كما أنه أعاد تقسيم الموجات الثلاث الأولى بمراحل تاريخية مختلفة. للمزيد أنظر الهامش (23) في ص 98: العامري، المأزق.. المرجع السابق.

13- صامويل هنتجتون، المرجع السابق، ص 107؛ في: العامري، المرجع السابق، ص 99.

14- عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية:** بلوغ نقطة التحول، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص ص 99 – 100.

15- المرجع نفسه، ص 44.

16- ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطي**، **المرجع السابق**، وآرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006). في: عصام فاهم العامري، المأزق العالمي...، المرجع السابق، ص ص 44 – 45

17. Dahl - On Democracy: Uploaded by Felix de Jongh https://www.scribd.com/doc/137052339/Dahl-On-Democracy

18. Robert Dahl, Democracy and Its Critics (1989): https://www.enotes.com/topis/democracy-robert-dahl

19. Larry Diamond, the Spirit of Democracy: the Struggle to build Free Societies throughout the World, Times Books, 2008

20. Ibid.

21. Ibid.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

22- هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ 238 (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1998) ص 220.

23- المرجع نفسه، ص 350.

24- العامري، مرجع سابق، ص 198.

25- فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام (د. م.) 1998، ص 16.

26- عامري، المأزق...، مرجع سابق، ص ص 168 و 218.

27. Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral

28- عصام العامري، المرجع السابق، ص 216.

29- جاك رانسيير، كراهية الديمقراطية، ترجمة أحمد حسان (بيروت: دار التنوير، 2012)، ص ص 90 – 91. في: العامري، المأزق...، المرجع السابق، ص 221

30- مصطفى أيت خرواش، "المدخل الأخلاقي في الدفاع عن الرأسمالية"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، المجلد الرابع، شتاء 2016، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 188. (عرض كتاب: أخلاقيات الرأسمالية، تحرير توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة: دار كلمات عربية للترجمة، 2013.).

31. Picketty, Thomas, Capital in the Twenty-First Century, translated by Arthur Goldhammer (Massachusetts: Harvard University Press, 2014)..

32- المرجع نفسه، 192 – 193

33- توم جي بالمر (تحرير)، أخلاقيات الرأسمالية، في: مصطفى أيت خرواش، "المدخل الأخلاقي في الدفاع عن الرأسمالية"، المرجع السابق، ص ص 192 – 193.

34- مصطفى أيت خرواش، المرجع السابق، ص 189.

35. Tom G. Palmer, 60.

35- توم جي بالمر (تحرير)، المرجع السابق، ص 60.

36- مصطفى آيت، السابق، ص 188.

37. Tom G. Palmer, 111

37- توم جي بالمر، المرجع السابق، ص 111، في مصطفى أيت، المرجع السابق، ص 190.

38- مصطفى أيت، المرجع السابق، ص 191.

39- نفسه، ص 193.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

40- خرواش، المرجع السابق، ص 191.

41- صبا النداوي، مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، العدد 2022، 2007/8/29

42- المرجع نفسه.

43. *Arend Lijphart, The Wave of Power-Sharing Democracy. In:Andrew Reynolds (editor). Architecture of Democracy:Constitutional Design, Conflict Management and Democracy. US, New York, Oxford University Press, 2002*

44- *عبده مختار موسى، الديمقراطية التوافقية: هل تناسب السودان؟ صحيفة السوداني، الخرطوم: 2014/10/21.*

45- المرجع نفسه.

46- رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في العراق والسودان، المركز الديمقراطي العربي، 2010/4/9

47- المرجع نفسه.

48- المرجع نفسه.

49- المرجع نفسه..

51- أنظر: خليل العناني، انحسار الديمقراطيات شرقاً وغرباً: *https//www.alaraby.co.uk.218/1/2/D8%AD%B*

References:

1. Ibrahim Abu-Khuzam (1997), Al-Dimogratiyya Al-Mubashera: Munabiehah Al-Fikriyyah Wa Mussasateha Al-Siyassiyya, Tripoli: Maktabet Trablus Al-Elmiyya Al-A'alimyya, p. 75 (in Arabic).
2. (Al-mirgei Nafsuh) Ibid. p. 82
3. Al-Mergie Al-Sabiq Ibid. p. 82
4. John Locke (1632 – 1704), a British philosopher and physician (Ph.D.). Abu Al-Libraliyya Al-Klassikiyya (in Arabic).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

5. Jhon Estewart Milll, Faylasuf Eqtissadi Britanis (1806 – 1873)
6. Al-Mergie Al-Sabiq Ibid.
7. Known as "Althoura Al-Mageeda" (the Splendid Revolution).
8. Lil mazeed min al-Tafaseel fi hadhi Al-Nuqta Anzur: Abdu Mukhtar Musa: "Al-Ta'adudiyya fi Al-Sudan: Edaret Al-Tanauwue' Wa Matloobat Al-Endimaj Al-Watani: mugarana Ma'a Al-Hind, Nigeria wa Amrica. (in Arabic).
9. Essam Fahim Al-A'amiri, "Al-Mazaq Al-A'alemi Lil-Demogratiyya (Doha, Al-Markaz Al-Arabi lil-Abhath Wa Deraset Al-Siyassat, 2016), 104. Arab Centre for Research and Policy Studies (in Arabic).
.
10. Al-Mergie Al-Sabiq Ibid, p. 44.
11. David Held, Nimadhig Al-Demogratiyya. Targamet (Translated by) Fadil Jutker (Bagdad: Ma'ahad Al-Dirassat Al-Estrategiyya, 2006), In: Essam, ibid. 44 – 45. (in Arabic).
12. Samuel Huntington, Al-Moja Al-Thalitha (the Third Wave): Al-Tahawul Al-Demogratiyya fi Awakhir Al-Qarn Al-Eshreen, Targamet (Translated by) Abul-Wahab Allub, Tagdeem (introduction by) Sa'ad-Din Ebrahim (Cairo: Markaz Ibn Khaldoun Li Al-Derassat Al-Enmaeiya, 1993), 50. (in Arabic).
13. Samuel Huntington, Al-Mergie Al-Sabiq (Ibid.) 107, Fi Al-A'amer, 96.
14. Essam Fahim Al-A'ameri, Al-Mirgie Al-Sabiq (op. cit.), 99 – 100.
15. Al-Mergie Al-Sabiq (ibid). 44.
16. David Held, Al-Mergie Al-Sabiq (op. cit.) Wa Arnet Lipart, Al-Demogratiyya Al-Twafuqiyya (consociationalism) fi Mujtmaa Mutaadid, Targamet Husne
Zeena (Baghdad: Mahaad Al-Derassat Al-Estrategiyya, 2006), Fi Al-A'ameri, 45. (in Arabic).
17. Dahl - On Democracy: Uploaded by Felix de Jongh https://www.scribd.com/doc/137052339/Dahl-On-Democracy
18. Robert Dahl, Democracy and Its Critics (1989): https://www.enotes.com/topis/democracy-robert-dahl.
19. *Larry Diamond, the Spirit of Democracy: the Struggle to build Free Societies throughout the World, Times Books, 2008*
20. Al-Mergie Al-Sabiq. Ibid.
21. Al-Mergie Al-Sabiq Ibid.
22. Hans Peter Martin Wa Harold Showman, Fakh Al-Awlama: Al-Eitida Ala Al-Demogratiyya wa Rrafaihiyya, Targamet (translated by) Adnan Abbas Ali. Aalam Al-Marifa (Al-Kuwait: Al-Majlis Al-A'ala Lil-Thaqafa Wa Al-Fenoon Wa Al-Aadab, 1998) 220. (in Arabic).
23. Al-Mergie Al-Sabiq. Ibid.
24. Al-Mergie Al-Sabiq. Ibid, 350.
25. Francis Fukoyama, Al-Thiqa: Al-Fadayel Al-Egtimaeyyia fi Khalq Al-Rakha Al-Egtissadi, Targamet (translated by) Muein Al-Emam Wa Mujab Al-Emam, 1998, 16. (in Arabic).
26. Al-A'ameri, Al-Margie Al-Sabiq, 168, 218.
27. Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission (New York University Press, 1975), pp. 157 - 168. In: Essam Al-'amri, Global Democracy Deadlock (in Arabic), op.cit, p. 216.
28. . Essam Al-A'amiri (Ibid) 216.
29. Jack Ratseer , Krahiyyat Al-Demogratiyya . Targamet (translated by) Amed Hassan (Beirut: Dar Al-Tanweer, 2012) 90 -91. Fi Al-A'amiri, op. cit. 221. (in Arabic).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص164-187 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

30. Mustafa Ayit Kharwash, Al-Mudkhal Al-Akhlaqi fi Al-Difaa Ann Al-Rassmaliyya. Majallat Emran Lil-Eiloom El-Egtimaeyya wa Al-Enssaniyya, Al-dad (No.) 15, 2016. Al-Dawha: Markaz Al-Arabi lil-Abhath Wa Deraset Al-Siyassat), 188. (in Arabic).
31. Picketty, Thomas, Capital in the Twenty-First Century, translated by Arthur Goldhammer (Massachusetts: Harvard University Press, 2014. (in Arabic).
32. Al-mirgei Nafsuh Ibid. 192 – 193
33. Tom G. Palmer (Tahreer, ed.) Akhalaqiyyat Al-Rrasemaliyya, Fi Mustafa Ayet Kharwash, Al-Mudkhal Al-Akhlaqi fi Al-Difaa Ann Al-Rassmaliyya. Al-Mergie Al-Sabiq (op. cit.)192 – 193 (in Arabic).
34. Mustafa Ayet Kharwash, Al-Mergie Al-Sabiq, 189.
35. Tom G. Palmer, Op. cit. (Al-Mergie Al-Sabiq), p.60.
36. Mustafa Ayet Kharwash, Al-Mergie Al-Sabiq, p. 188.
37. Tom G. Palmer, Op. cit. (Al-Mergie Al-Sabiq), p. 190
38. Mustafa Ayet Kharwash, 191
39. Al-mirgie Nafsuh, p.193
40. Al-mirgie Nafsuh, (ibid.), p. 191
41. Saba Al-Nedawi, Muwadie Wa Abhath Siassiyya, Al-Hiwar Al-Mutamadden magazine, Ragm (No.) 2022, 20,29.2022. (in Arabic).
42. Al-mirgie Nafsuh, (ibid.), p. 191
43. *Arend Lijphart, The Wave of Power-Sharing Democracy. In:Andrew Reynolds (editor). Architecture of Democracy:Constitutional Design, Conflict Management and Democracy. US, New York, Oxford University Press, 2002*
44. Abdu Mukhtar Musa, Al-Demogratiyya Al-Twafugiyya: Hal Tunasib Al-Sudan? Al-Sudani (daily), Khartoum: 21.10.2014 (in Arabic).
45. Al-mirgie Nafsuh, (ibid.)
46. Rughaid Al-Sulh, Al-Demogratiyya Al-Twafugiyya fi Al-Eraq, Al-Markaz Al-Demogratt Al-Arabi, 9.4.2010 (in Arabic).
47. Al-mirgie Nafsuh, (ibid.)
48. Al-mirgie Nafsuh, (ibid.)
49. Al-mirgie Nafsuh, (ibid.)
50. Adam Przeworski, Democracy and the Limits of Self-Government, New York: Cambridge University Press, 2010, p. xii.
51. Khaleel Al-Annani, Enhissar Al-Demogratiyya Shargan wa Gharban. (in Arabic).https//www.alaraby.co.uk.218/1/2/D8%AD%B3*AD%B3*